 جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

 جامعة القادسية – كلية التربية

 قسم التاريخ

بحث عن الاوضاع الاقتصادية للعراق خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)

**بحث تقدم به الطالب**

**مشتاق طالب جاسم**

إلى مجلس كلية التربية- قسم التاريخ– وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في كلية التربية قسم التاريخ .

**بأشراف الدكتور:**

**فرقان فيصل الغانمي**

**1439ه 2018م**

**{يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الحميد**  }

**15**

 **صدق الله العلي العظيم**

**غافر : (15)**

شكر وتقدير

 كن عالماً فان لم تستطع فكن متعلماً . فان لم تستطع فأحب العلماء . فان لم تستطع فلا تبغضهم .

 بعد رحلت بحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث . نحمد الله العلي القدير الذي انعم علي بنعمة العقل والدين , وأيضا وفاءً وتقديراً واعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث واخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور فرقان فيصل الغانمي فهو صاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية .

 **فجزاه الله خيراً .**

الإهداء

* إلى منارة العلم ولإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم العلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ....
* إلى من سعى وسقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي الى طريق النجاح الى والدي العزيز ...
* إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قبلها إلى والدتي العزيزة ....
* إلى من حبها يجري في عروقي ويلهج بذكرها فؤادي إلى زوجتي العزيزة ...
* الى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً
* نحو النجاح إلى اخوتي واصدقائي ...

**المبحث الأول**

**الأوضاع الاقتصادية في العراق قبل الحرب العالمية الثانية**

**(1939 – 1945 )**

**الأوضاع الاقتصادية في العراق قبل الحرب العالمية الثانية**

**تأسست الحومة العراقية سنة 1921 بعد الحرب العالمية الأولى وبعد ثورة العشرين حيث نُصب الملك فيصل الأول ملكاً للمملكة العراقية الجديدة(1) .**

**كانت الزراعة تمثل العصب الأساسي للحياة الاقتصادية في العراق لذلك اهتمت الحكومة بهذا الجانب من اجل تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد و لاسيما ان الجانب الصناعي لم يكن متطوراً بل معتمداً على صناعات بدائية على الرغم من ذلك لم تشكل وزارة الزراعة مع بداية تشكيل الحكومة .**

**وكانت دائرة الزراعة من المديريات التي حظيت باهتمام الحكومة العراقية التي تأسست في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1925 ، وتعد واحدة من الدوائر الملحقة بوزارة الداخلية(2) . ظلت هذه الدائرة ملحقة بوزارة الداخلية لحين صدور القانون رقم ( 40 ) لسنة 1927 (3) .**

**الذي نص على فصلها والحاقها بوزارة الري والزراعة التي تشكلت بموجب القانون(4) .**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**1- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، مطبعة العرفان ، صيدا - الطبعة الثانية ، 1953 م .**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، ( وزارة الاقتصاد العراقية " 1939 – 1958 " دراسة تاريخية) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، كلية التربية ،2017 ، ص 9 .**

**3- ادور عبدالعظيم عنبر، المصدر نفسه ، ص 9 .**

**4- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص 9 .**

**اما دائرة الصناعة كانت من الدوائر الملحقة بوزارة الاشغال والمواصلات حيث سعت الى ترقية البلاد وتقدم الصناعة فيها(1) .**

**تشكلت وزارة التجارة التي كانت ضمن تشكيلات الحكومة المؤقتة وكانت مهمتها الاشراف على الاعمال التجارية في البلاد(2) .**

 **سارت وزارة التجارة على نظام نظارة التجارة العثماني حيث لم يوضع لها نظام اداري خاص وكانت تضم الدوائر ( مكتب الوزير ، الشؤون التجارية ، مديرية الكَماركَ ، مديرية ميناء البصرة )(3) ، ويشرف عليها بريطاني وهو المستر ونكسن(4)  .**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 10 .**

**2- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، ص13 .**

**3- - ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 9 .**

**4- محمد صالح حنيور الزيادي ، الحكومة العراقية المؤقتة ( 25 تشرين الأول 1920 – 9 أيلول 1921 ، ط1 – مطبعة تموز ، دمشق ، 2012 ، ص 63 .**

**اثرت الازمة الاقتصادية على الاقتصاد العراقي فتدهورت أسعار المنتجات الزراعية و ضعفت حركة التجارة الخارجية فأنتشرت ظاهرتي الغش في البظائع والرشوة والاختلاس في دوائر الدولة فأرتفعت الأصوات داخل الحكومة للمطالبة بألغاء بعض الوزارات وربط دوائرها بالوزارات الأخرى(1) .**

**تعتبر سنة 1929 هي بداية تدخل الكومة كتشجيع الصناعة من خلال إصدارها قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (14) لسنة 1929 الذي نص على اعفاء المكائن والآلات والمواد الأولية من الرسوم الكَمركَية وسمح ببعض الإعفاءات من ضريبة الدخل واستخدام الأراضي الاميرية غير المستعملة(2) .**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 12 .**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص 52 .**

**.**

**وان قانون رقم (45) لسنة 1930 الذي تضمن اعفاء المواد الأولية المستخدمة في الصناعة وتخفيض الحد الأدنى لراس المال المستثمر الى 1500 دينار(1) .**

**ظل تطور الواقع الصناعي في العراق يسير ببطء ولم سيد حاجة السوق المحلية وطغى استيراد السلع من الأسواق الخارجية ، وبد ان الصناعة في العراق بوقت متأخر بالنسبة للشرق الأوسط وكانت الصناعة في البداية عبارة عن حرف بسيطة ومعامل صغيرة لم تغطِ ما كان مطلوب منها من حاجة السكان(2) .**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 52 .**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص 52 .**

**قبل قيام الحرب العالمية الثانية أصبحت الأوضاع في العراق غير مستقرة مالياً واقتصادياً وتجارياً وكان وضع الإدارة مرتبكاً بصورة عامة(1) .**

**وكانت الأوضاع الداخلية تعاني من أزمات مثل ارتفاع الأسعار وشحة المواد الغذائية وزيادة الطلب وقلة العرض(2) ، و ازدياد البطالة التي لحقت ظرراً كبيرة بمختلف شرائح الشعب التي ظل دخلها ثابتاً مما اثارت هذه الأوضاع النقمة على الحكومة(3)**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**1- محمود حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ، 1914-1958 ، ط1، دار الشؤون العامة ، بغداد ، 2000 ، ص 88 .**

**2- ميري بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي ، ط1 ، شركة التجارة ، بغداد ، 1948 ، ص 220 .**

**3- عديد دويشا ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ، تحقيق : مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، 2012 ، ص 134 .**

**مما دفع الحكومة العراقية الى اتخاذ تدابير وقائية فقامت بتشريع عدد من القوانين والأنظمة والمراسيم الإدارية والاقتصادية لتنظيم الحياة الاقتصادية(1) .**

**على اثر صدور بعض القوانين التي نصت على تأسيس عدد من الدوائر الاقتصادية الجديدة واصبح من الضروري ان تتولى هذه الدوائر الكثيرة وزارة خاصة وتظم اليها دوائر أخرى لها علاقة بالاقتصاد الوطني(2) .**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 24 .**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص 25 .**

**المبحث الثاني**

**الاوضاع الاقتصادية للعراق خلال الحرب**

**العالمية الثانية**

 **(1939-1945)**

**اما بخصوص مديرية الزراعة العامة في العراق**

**يعد العراق بلد زراعي ومياهه وفيرة وارضه تتميز بمزايا كفأيه لإنتاج والماء الكثير من المحاصيل الاقتصادية وقسم كبير من سكانه يهتم بالاستقلال الزراعي ، وعندما انتقل الحكم و الإدارة لأبناء البلاد، اهتم اولو الامر بالزراعة وادخال الاصلاح واجراء التجارب اللازمة واعداد لهذه الغاية الاهتمام بتشكيلات هذه المديرية التي تقوم بتحسين الزراعة ووسائل الانتاج ووقاية المزروعات ومكافحة الحشرات والامراض النباتية ونشر زراعة المحاصيل الاقتصادية ، وبث روح التعاون بين المزارعين .....(1)**

**اصدرت وزارة الاقتصاد مديرية البيطرة التابعة لها التي تقوم بتحسين انواع الاغنام و المواشي والحيوانات وتعتني بها من ناحية الاقتصادية و الفنية والتجارية وتراقب المجازر وتقوم بمكافحة الامراض الحيوانية السارية في المملكة وتمنع تسربها من الخارج .....(2)**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 39 .**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص 41 .**

**اجراء المبايعات للحاجات التي تشمل اكثر من لواء واحد وتؤلف من رئيس وعضويين من كبار موظفي الوزارة يعينون بأمر وزاري.**

**بموجب في النظام يقوم الوزير بإصدار تعليمات من وقت اخر يعين بها صلاحيات المديرين رؤساء الدوائر المرتبطة بالوزارة وفرض عليهم تقديم تقارير عن سير الاعمال وكيفية قيام الموظفين بأعمالهم وان يقدموا الاقتراحات التي يروها مناسبة للقيام بالمشاريع المختلفة و اصلاح دوائره ....(1)**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 42 .**

**تميزت الاوضاع السياسية والاقتصادية للعراق خلال الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد بسبب تطور الاحداث سرعة حيث اضطربت الحياة السياسية و الاقتصادية واصبحت الاوضاع التجارية و الاقتصادية غير مستقرة .....(1)**

**تعاقب على منصب وزارة الاقتصاد العديد من الوزراء ممن كان لهم الدور الكبير في نهضتها وتقدمها وتقديم الخدمات و الاعمال التي تنهض بالواقع العراقي.**

**للحد من اثار الازمه الدولية والغرض تنظيم الحياة الاقتصادية اصدرت الحكومة الواقعية قانون تنظيم الحياة الاقتصادية ....(2)**

**الرقم (58) لسنة 1939 للحفاظ على الوضع الاقتصادي في البلاد قبل قيام الحرب ....(3)**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968 ،ط1، دار مكتبة عدنان ، بغداد 2015،ص157-158.**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 68 .**

 **3- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص 67 .**

**.**

**اصدرت الحكومة العراقية نظام توزيع بذور القطن الامريكي مجانا بالرقم (48) لسنة 1939 ....(1)**

**لغرض تشجيع المزارعين على الاقبال على الزراعة هذا المحصول وتوسيع نطاق زراعته ورفع مستواه .....(2)**

**استخدمت الوزارة اخصائيين اجانب من مختلف الجنسيات لغرض تحسين جنس الحيوانات والبيطرة وزراعة التبغ والتمور وكذلك اخصائيين بالأسماك والغابات وحفر الابار الارتوازية لغرض الاهتمام بالثروة الزراعية و الصناعية ....(3)**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 68 .**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص 68 .**

**3- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص 68 .**

**بعد استقالة محمد امين زكي تولى وزارة الاقتصاد طه الهاشمي اصدرت الوزارة لائحة قانونية للجمعيات التعاونية لتكون حافزا لتعميم الجمعيات الزراعية في العراق اسوة بمصر التي نجحت في حركت التعاون الزراعي والغرض هو رفع مستوى الفلاحين وتامين تعاونهم وتحسين معيشتهم ...(1)**

**وبناء على ذلك استحدث وزير الاقتصاد نظام احصاء الانتاج الزراعي والحيواني رقم (84) لسنة 1940 لإحصاء المنتوجات الزراعية وجمع المعلومات الخاصة بالإنتاج الزراعي والحيواني ....(2)**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- الزمان ،العدد 965 ، 19 تشرين الثاني 1940.**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 72 .**

**قامت وزارة الاقتصاد وبتعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (14) لسنة 1929 بالقانون رقم (20 ) لسنة 1941 والذي تميز هذا القانون بإعطاء الوزير الاقتصاد الحق بتمديد الاجازات الوقتية للمشاريع الصناعية عند وجود الضرورة ......(1)**

**ثم استحدث الوزارة قانون ينص على السيطرة على نقل وبيع اسهم شركات النفط رقم (19) لسنة 1941 والذي حدد عدم جواز نقل او بيع اسهم العراقيين الذي يملكون اسهم في شركات النفط الى أي شخص او شركه او حكومة اجنبية الا بموافقة وزير الاقتصاد والزمت حاملي هذه الاسهم بتسجيلها في وزارة الاقتصاد وتحققت رغبة الحكومة بالسيطرة على بيع وانتقال الاسهم التي يحملها العراقيين ومنعها من الانتقال الى اشخاص ليس من المصلحة العامة ان تنتقل اليهم .....(2)**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 73 .**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص 73 .**

**ارسلت وزارة الاقتصاد طلبا الى وزارة الخارجية للتنسيق مع ممثلي الدول الاخرى لغرض تخصيص بعض البواخر لتجارة من اجل نقل الحاصلات و المنتجات العراقية كالتمور الى الخارج لما له من اثر في تطور التجارة في البلاد الخارجية ....(1)**

**ولمعالجة الاوضاع الاقتصادية اصدرت الحكومة قانون تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد وتمخض عنه تشكيل مديرية التموين العامة والحاقها بوزارة الاقتصاد لغرض تنفيذ قرارات التموين وتيسير ادارة شؤونه .....(2)**

**اصدرت الوزارة نظام تسليف الفلاحين والهدف منه تشجيع لزراعه القطن حيث قامت بتسليف الفلاحين مبلغ عشرة دنانير لكل طن من القطن وتكون الفائدة السنوية من هذه السلفة هي خمسة بالمائة .....(3)**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- الزمان ، العدد 1157 ،8 تموز 1941.**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 78 .**

**3- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص 79 .**

**اصدرت الوزارة بعض القوانين التي تخص ثروة البلاد الطبيعية ومنها قانون النفط ومنتوجاته رقم (27) لسنة 1943.....(1)**

**وقانون المعادن رقم(31) لسنة 1943 الخاص بأعمال الحفر و التنقيب و التحري والاستثمار ومنح رخصة التنقيب ....(2)**

**وكذلك وضعت الوزارة بعض التصاميم للاستفادة من مياه الشلالات في شمال العراق بسبب قوتها وما تحققت من فائدة لاستخدامها في الصناعات العصرية وقانون بتقديم المقترحات لاستقلال هذه الثروة في سبيل نهضه البلاد ........(3)**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- كامل السامرائي ،القوانين الخاصة بالنفط ،ط1،مطبعة اسعد ،بغداد ،1968،ص364.**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 83 .**

**(3) الزمان ، العدد 2008 ،29 نيسان 1944.**

**المبحث الثالث**

**المعالجات الاقتصادية للعراق اثناء الحرب العالمية الثانية**

**( 1939 – 1945 )**

**كانت باكورة اعمال وزارة البصام مع بداية الحرب العالمية الثانية في جمع المعلومات الصائبة عن الوضع الاقتصادي للبلاد لحصر النشاطات الاقتصادية من صناعة وزارة وتجارة.....(1)**

**ولهدف تقيق هذا الامر اصدرت وزارة الاقتصاد قانون الاحصاء رقم (42) لسنة 1939 حيث اسست دائرة الاحصاء المتابعة اعمال كافة الوزارات الاحصائية في البلاد ووضع خطة للسير بموجبها من قبل الدائرة المعنية .......(2)**

**قامت الوزارة بفصل المصرف الصناعي الزراعي الى مصرفين الاول صناعي والثاني زراعي بهدف فصل الدعم الصناعي عن الزراعي لتسيير الحاجة الاقتصادية لكل القطاعين على انفراد في خطوة متقدمة لتخصيص العمل المصرفي بدقة ........(3)**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 68 .**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص 68 .**

**3- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص 68 .**

**.**

**على الرغم من قصر عمر وزارة نوري السعيد الرابعة التي اشتغلت وتشكلت وزارة وجديدة وهي وزارة نوري السعيد الخامسة في شباط 1940 الا انها قامت بأعمال اخرى منها وضع تصاميم لتشييد مخازن الحبوب والسايلوات وجلب اخصائيين في هذا المجال فضلا عن ارسال عدد من المواطنين العراقيين العاملين في هذه المجالات الى الخارج بهدف تطوير كفاءتهم والاستفادة من الخبرات الاجنبية في هذا الجانب.(1)**

**كانت الحكومة البريطانية وبسبب ثورة مايس قد منحت تصدير المواشي العراقية الى فلسطين التي كانت تمثل سوقا رائجة وقد سعت الحكومة الى رفع المنتج وهذا ما حدث في 17 نيسان 1941 من جانب اخر شجعت انشاء مخازن لخزن التبوغ في شمال العراق قرب مناطق زراعتها وكذلك انشاء مخازن للقطن في الاماكن التي يزرع فيها هذا المحصول فأرصدت مبالغ من قبل وزارة المالية لهذا الغرض (2)**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 68 .**

**2- جريدة الاحوال ،العدد 210 ،27 نيسان 1941.**

**اتسمت سياسة العراق الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية بكثرة التغييرات وزيادة التدخلات البريطانية في عزل الوزراء للخروج من الازمة التي خلفتها الحرب لمصالحة الوضع الاقتصادي الداخلي امكانية تحقيق الفوائد للجانب البريطاني دعما للجمهور العربي ...(1) .**

**خلال هذه المرحلة في تاريخ العراق كانت الوزارة المعنية بالشؤون الاقتصادية هي وزارة الاقتصاد و الاشغال والتي جرى تقسيمها خلال وزارة نوري السعيد الرابعة (6 نيسان 1939 – شباط 1940 ) الى وزارتين هما وزارة المواصلات و الاشغال ووزارة الاقتصاد فكان عمر نظمي وزيراً للاقتصاد و الاشغال ..(2)**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- مؤيد ابراهيم الونداوي ،العراق في التقارير ،السنويه للسفارة البريطانية 1944 ، 1957 ،ط1،دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد 1992 ص71-72.**

**2- حيدر على طوبان اسرة عمر نظمي ودورها السياسي واتجاهاتها الفكرية في العراق ،مكتبة عدنان ،بغداد ،2014،ص3-17.**

**ساهمت الاوضاع الاقتصادية السيئة في العراق وبعد فشل ثورة مايس في حدوث مسميات (فرهود)حيث هاجمت الاحزاب المحيطة بالعاصمة بغداد وبعض البيوت والاسواق واحضر الوصي عبدالاله الذي عاد الى الحكم واصدر امرا لاستعمال القوة لقمع الفوضى وذلك في 2 حزيران 1941....(1)**

**نتيجة الحرب تحول عدد من سياسوا النخبة العراقية كتجار واستغلال الاوضاع من خلال احتكار المواد الاستهلاكية كالشاي والسكر وكذلك حقق هؤلاء ارباح كبيرة من خلال ذلك .**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- طارق الناصري ، عبدالاله الوصي على عرش العراق ، ج2، المكتبة العالمية ، بغداد، د.ت ، ،ص282.**

**اصدرت وزارة الاقتصاد العديد من القوانين والقرارات المعالجة الاوضاع الاقتصادية وكان احدهما قانون مخصصات علاء المعيشة رقم (69) لسنة 1941 والذي منع على اثره موظفي الدرجة الثالثة و الرابعة مخصصات غلاء المعيشة لمساعدة ذوي الدخل المحدود لتدبير احتياجاتهم .....(1) .**

**عملت مديرية المباحث الصناعية التابعة الى وزارة الاقتصاد في سبيل معالجة ازمة تخص مادة السكر على استخراج السكر من التمر على شكل سائل او معجون لكي يفسح المجال لاستعماله في نواحي عديده مثل صنع الحلويات والمعجنات لغرض الاستغناء عن قسم كبير من السكر المستهلك ........(2) .**

**وعلى اثر ذلك اصدرت الوزارة تعميم للمتصرفيات كافة على استعمال عصير بدل السكر وذاعت طريقتها هذه بواسطة كراسة خاصة اعدت لهذا الغرض .....(3).**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 79 .**

**2- الزمان ، العدد 1730، 18 اذار 1942 .**

**3- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسه ، ص 79 .**

**ولغرض النهوض بالواقع الزراعي ومواكبة التطور العالمي عقدت الحكومة اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية لتجهيز العراق بمكائن الزراعية وتشجيع الاستثمار بهذا الاتجاه ....(1) .**

**أما في الجانب الصناعي اتجهت الحكومة الى تنشيط الصناعات الوطنية وتشجيعها واستيراد المعامل من بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية وكانت من هذه المشاريع تأسيس معمل عصري للألبان وذلك انما راج الحديث وثم اختيار منطقة ابو غريب لأنشاء هذا المشروع .....(2)**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 86 .**

**2- الزمان ،العدد 230-5نيسان 1945.**

**اتجهت الحكومة العراقية الى استغلال ثروات البلاد الاخرى من الثروة السمكية حيث تم تأسيس شركة وطنية للاستثمار الموارد السمكية لتنظيم عملية بيع بالداخل والتصدير للخارج واعلنت عن هذه الشركة على ان يكون المصرف الزراعي الحكومي نسبة 51% من سعة الشركة ....(1) .**

**كما اتجهت الحكومة الى دعم زراعة الحنطة حيث شجعت الفلاحين على زراعة هذا المحصول كما قامت بأنشاء مزارع حكومية في منطقتي الحويجة وابوغريب .**

**قامت وزارة الاقتصاد بانها خدمات بعض الموظفين البريطانيين العاملين في وزارة الاقتصاد بسبب مواقفهم وتصرفاتهم ازاء الحكومة العراقية وتركها لوظائفهم والذهاب الى السفارة البريطانية .......(2) .**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- الزمان ،العدد 1483 ،28 تموز 1942.**

**2- الزمان ، العدد 1114 ، 17 ايار 1941.**

**نص قانون انحصار التبغ وتحسينه (26) لسنة 1944 والذ صدر التعديل الثاني لهذه القانون الذي جعل مدير الانحصار مديرا عاما يكون المسؤول امام وزير الاقتصاد فقط وأعطته الحق للوزير تعيين المناطق التي يزرع بها التبغ بإجازة....(1)**

**وانما تعرض له منتجي التمور نتيجة الاضرار التي لحقت بهم في عدم شراء الفائض من تمورهم من قبل التجار والمضاربين عقدت الوزارة في 21 حزيران 1944 اتفاقية احتكار التمور بين الشركة ( اندروا وير) وجمعية التمور العراقية تعهدت بموجبها الشركة بشراء حاصل تمور البصرة وشراكة خمسة وعشرون الف طن من تمور الزهدي من الالوية اخرى لموسم 1944.....(2) .**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**1- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر السابق ، ص 85 .**

**2- ادور عبدالعظيم عنبر ، المصدر نفسة ، ص 85 .**

**على الرغم من صعوبة الاوضاع الاقتصادية التي رافعت الحرب العالمية الثانية الا انه إجراءات الحكومة العراقية الملكية كانت مقنعة و نجحت في عبور المرحلة الصعبة التي عاشتها البلاد.**

**كما ان المشاريع والخطط التي وضعت في تلك المحاضرة جاءت نتائجها الايجابية خلال المراحل اللاحقة .**

**كما يلاحظ على الخطوات الحكومة العراقية اعتمادها على خبرات اجانب في الجوانب التي لا يمكن معالجتها بالقدرات الوطنية .**

**وعلى الرغم من صعوبة الظروف ووليد تشغيل الوزارات الا انه المعالجات الاقتصادية كانت كفيلة بتحسين ظروف البلاد من ناحية الزراعة والصناعة والاهتمام بالمشاريع المشغلة وكما يلاحظ ان الحكومة العراقية قد وضعت قوانينها على التجارة ولم تسمع للتجار بالتلاعب بمصير المواطن لا سيما في حاجياته الضرورية و الاساسية .**

**كما سعت الحكومة الى دعم القطاعات الزراعية والصناعية رغم محدودية الامكانات لذلك استطاع الاقتصاد الوطني العراقي تجاوز الظروف الصعبة رغم وجود من يريد الاستحواذ على مقدرات هذا الاقتصاد ورغم وجود تجار وطنيين كان نشاطا تجاريا كبيرا الا انهم في تلك المرحلة كانوا يساهمون في دعم الدولة ويمارسوا في حماية الاقتصاد الوطني .**

**الخاتمة**

**ارتبطت تأسيس او تشكيل وزارة الاقتصاد بالأوضاع الاقتصادية التي كان يعاني منها العراق خلال الاحتلال البريطاني ورغبته السيطرة على الاقتصاد العراقي بالكامل وتوجيهه تلبية حاجاته بعد اعلان الرسمي لتشكيل الحكومة لسنة 1920 بعجلة التطور الاقتصادي للبلاد رغم المحاولات العديدة لوزارة الاقتصاد في تطوير قطاع الزراعي و الصناعي و الاستثماري الا ان واقع الحال كشف لنا هذه الاتجاهات لاسيما كانت محكومة بعوامل داخلية وخارجية لذلك نرى ان سياسية العراق الاقتصادية افتقدت الى العديد من الاسس السليمة في المستوى النظري و العلمي ومحاولة ربط التقدم في أي جانب بالأجنبي الا ان الوزارة قامت بكثير من الاعمال ذات الصلة بتطوير الاقتصاد العراقي وأنشطته المختلفة كالعمل على تطوير الزراعة وانشطتها وتنوع الصادرات العراقية وعقد الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة مع بعض الدول و الشركات العالمية وكذلك الاهتمام بالثروة الحيوانية وتأسيس بعض المصانع وقيام بالبحث عن المعادن والثروات الاقتصادية .**

**المصادر والمراجع**

1. **ادور عبد العظيم عنبر ، ( وزارة الاقتصاد العراقية " 1939 – 1958" دراسة تاريخية ) رسالة ماجستير (غير منشورة ) ، جامعة القادسية كلية التربية ، 2017 .**
2. **جريدة الاحوال ، العدد 210 ، 1941.**
3. **جريدة الزمان ،العدد 965،لسنة 1940.**
4. **جعفر عباس حميدي ،تاريخ العراق المعاصر 1914-1968،ط1،دار مكتبة عدنان ،بغداد 2015.**
5. **حيدر علي طوبان ،اسرة عمر نظمي دورها السياسي واتجاهاتها الفكرية في العراق ، ط1، مكتبة عدنان ، بغداد ،2014.**
6. **طارق الناصري ، عبدالاله الوصي على عرش العراق ، ج2،المكتبة العالمية، بغداد ،د.ت .**
7. **عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان ،لبنان،ط2، 1953.**
8. **عديد دويشا ،تاريخ العراق السياسي المعاصر ،ت:مصطفى نعمان احمد ،دار المرتضى ،بغداد 2012 .**
9. **كامل السامرائي ،القوانين الخاصة بالنفط ،ط1،مطبعة اسعد، 1968.**
10. **محمد حمدي الجعفري ،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958،ط1،دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد ،2000.**
11. **محمد صالح حنيور الزيادي ، حكومة العراقية المؤقتة (25 تشرين الاول1920-9 ايلول 1921)،ط1، مطبعة تموز ، دمشق ،2012.**
12. **مؤيد ابراهيم الونداوي ، العراق في التقارير السنويه للسفارة البريطانية 1944-1985،ط1،دار الشؤن الثقافية العامة ،بغداد ،1992.**
13. **ميري بصري ،باحث في الاقتصاد العراقي ،ط1،شركة التجارة ،بغداد 1948.**